اقتصاد

الليرة اللبنانية تسقط لقاع جديد

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

سجّلت الليرة اللبنانية، أمس الخميس، تدهوراً قياسياً جديداً، إذ تخطى سعر صرف الدولار الواحد عتبة 36 ألف ليرة في السوق السوداء، في سقوط متسارع منذ الانتخابات النيابية التي جرت في منتصف مايو/ أيار الجاري، لتشهد البلاد جملة من الاعتصامات المنددة بالتدهور المستمر في قيمة العملة وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

ومنذ خريف العام 2019، في ظلّ الانهيار الاقتصادي الأسوأ في لبنان، بدأت الليرة تتراجع تدريجاً أمام الدولار في السوق السوداء، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي مثبتاً على 1507 ليرة، وخسرت منذ ذلك الحين نحو 95% من قيمتها أمام الدولار. وأوردت مواقع وتطبيقات إلكترونية تعد الأكثر رواجاً في تتبع أسعار السوق السوداء أنه تم تداول الليرة بأكثر من 35 ألفاً للدولار. وقبل الانتخابات النيابية، استقر سعر صرف الليرة في السوق السوداء لفترة على حوالى 26 ألفاً للدولار، إلا أنه عاد وتدهور سريعاً مباشرة بعد الاستحقاق الانتخابي وسط مخاوف من شلل سياسي ينتظر البلاد بعدما بات البرلمان يضم كتلاً غير متجانسة لا يحظى أي منها بأكثرية مطلقة. وتزامن تدهور قيمة الليرة مع استمرار ارتفاع أسعار المحروقات، التي رفعت السلطات الدعم عنها. وصنف البنك الدولي الانهيار الاقتصادي في لبنان على أنه من بين الأسوأ في العالم منذ 1850. وبات أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر، ولامس معدل البطالة نحو 30%.

كما يشهد لبنان أزمة كهرباء مع تخطي ساعات التقنين 22 ساعة، وسط عجز السلطات في خضم الانهيار الاقتصادي عن استيراد الوقود لتشغيل معامل الإنتاج. وفاقم رفع الدعم عن استيراد المازوت الضروري لتشغيل المولدات الخاصة الوضع. وأصدرت وزارة الطاقة والمياه اللبنانية، أمس، جدولاً جديداً بأسعار المحروقات، لحظ زيادة 9 آلاف ليرة لبنانية لصفيحة البنزين 95 أوكتان و98 أوكتان، و51 ألف ليرة للمازوت، و31 ألف ليرة للغاز. بمقتضى الزيادة الجديدة وصل سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان إلى 597 ألف ليرة، والبنزين 98 أوكتان 608 آلاف ليرة للصفيحة، والمازوت 732 ألف ليرة، والغاز 447 ألف ليرة للقارورة.

وشهدت الساحة اللبنانية جملة اعتصامات مستنكرة التدهور المستمر في قيمة الليرة، وارتفاع سعر صرف الدولار الذي يؤدي إلى ضرب قدرتهم الشرائية بالكامل.

ونفذ أطباء لبنان، أمس، اعتصاماً أمام المصرف المركزي في بيروت اعتراضاً على القيود المصرفية المفروضة بحق المودعين والقطاع الصحي بشكل خاص، لما لها من تأثيرات مباشرة على المستشفيات بالدرجة الأولى، التي تعجز عن تأمين السيولة بهدف الاستمرار في مهامها.

وأعلن عددٌ من المستشفيات في شمال لبنان الإقفال يومي الخميس والجمعة، ووقف العمليات الجراحية وحالات الاستشفاء الباردة، على أن تبقى خدماتها مفتوحة فقط للحالات الطارئة. كذلك، نفذ أصحاب الأفران اعتصاماً أمام وزارة الاقتصاد في بيروت للمطالبة بتأمين القمح للمطاحن ووضع تسعيرة لربطة الخبز تتلاءم مع سعر الصرف، الذي يرتفع بشكل يومي وبمسار تصاعدي سريع. كما قطع السائقون العموميون الطريق أمام وزارة الداخلية في العاصمة احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات.

العالم خائف من الجوع

مصطفى عبد السلام

فعلتها الهند وماليزيا وروسيا وأوكرانيا، والقائمة تطول والعالم بات خائفا من الجوع مع اتساع رقعة حظر تصدير الأغذية، والبيانات تشير إلى أن هناك أكثر من 22 دولة حظرت تصدير سلع رئيسية لعدم تعريض أمنها الغذائي للخطر، والحفاظ على استقرار الأسواق، وكبح أي غلاء متوقع، في حين فرضت دول أخرى قيودا شديدة على الصادرات لتنجو من أزمة جوع قاتمة هي الأخطر في التاريخ الحديث، أو على الأقل تفعل ذلك تحسبا لحدوث نقص في الأسواق، كما توسع عدد من دول العالم في حظر تصدير المواد الغذائية في ظل ارتفاع الأسعار الذي تشهده السلع والمواد الأولية عالميًا، وفي مقدمتها القمح والحبوب والذرة والشعير والزيوت واللحوم، بسبب الحرب. قبل يومين، حظرت الهند تصدير السكر، وهو قرار مقلق لأسواق العالم، خاصة أنها تعد ثاني أكبر منتج للسلعة، وقبلها فاجأت الهند، ثاني أكبر منتج للحبوب، الأسواق بقرار خطير هو حظر صادرات القمح، خوفاً من تعرض أمنها الغذائي للخطر. وقبل أيام، قررت ماليزيا حظر تصدير اللحوم، بداية من الأول من يونيو/حزيران. وفي 9 مارس/ آذار، أصدر بوتين قرارا بتقييد وحظر صادرات بعض المنتجات الغذائية والمواد الخام مع غلاء أسعارها، وفي منتصف الشهر، أعلنت روسيا فرض حظر على تصدير الحبوب إلى دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حتى 30 يونيو/حزيران، والسكر الأبيض وقصب السكر إلى الدول الأخرى حتى 31 أغسطس/آب.

وبالإضافة إلى روسيا وأوكرانيا، حظرت مصر وكازاخستان وكوسوفو وصربيا أيضاً صادرات القمح، وفرضت العديد من البلدان، مثل تونس، حظراً على صادرات المواد الغذائية. وعلى غرار الهند، حظرت إندونيسيا تصدير زيت النخيل، وهو خبر أربك الأسواق العالمية خاصة أن إندونيسيا تمثل أكثر من نصف إمدادات زيت النخيل في العالم. وفي منتصف مارس، حظرت الجزائر تصدير ما تستورده من مواد غذائية، من بينها السكر والزيت ومشتقات القمح. وحظرت مصر تصدير العدس والمعكرونة والقمح والدقيق والفول، وحظر لبنان تصدير المواد الغذائيّة المُصنَّعة. التوقعات تشير إلى أن قائمة الدول قد تتوسع في سياسة إغلاق الأبواب وحظر تصدير سلع رئيسية كالأغذية، خاصة مع استمرار حرب أوكرانيا وموجة التضخم العالمية واختناقات سلاسل التوريد. وبالطبع، فإن هذه السياسة ستكون لها تداعيات على الدول المستهلكة للأغذية والتي تعتمد على الخارج في تزويد وتموين أسواقها بالأغذية، والدول التي تنجو هنا هي تلك المؤمنة بأن الأمن الغذائي للدول وتوفير الغذاء المواطن يفوق أي اعتبار.

أرباح «علي بابا» تهوي 60%

هوت أرباح مجموعة «علي بابا» الصينية العملاقة للتجارة عبر الإنترنت بنحو 60% على أساس سنوي في عامها المالي الذي ينتهي في مارس/ آذار، لتنضم إلى شركات تكنولوجيا عدة تعلن نتائج ضعيفة بسبب القيود الصارمة التي تفرضها السلطات لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وكذلك الحملة الحكومة للحد من نفوذ الشركات العملاقة. وأشارت المجموعة، التي تتخذ من هانغتشو مقراً، إلى «تحديات كلية أثرت على سلاسل التوريد وثقة المستهلكين»، ولفتت إلى تكبدها خسارة بقيمة 16,2 مليار يوان (2,56 مليار دولار) خلال الربع الأخير من العام المالي بين يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار، في رابع تراجع فصلي على التوالي، بينما حذرت من أنها لن تقدّم إرشادات مستقبلية نظرا إلى المخاطر المرتبطة بكورونا.

(Getty)

أخبار مختصرة

صادرات زراعية مصرية

ذكر بيان حكومي، أمس الخميس، أن مصر تسعى لزيادة صادراتها الزراعية إلى 3,6 مليارات دولار خلال العام المالي القادم 2022/ 2023 مقابل 2,4 مليار في السنة المالية الماضية.

وخفضت مصر في الآونة الاخيرة قيمة عملتها، مما قد يفتح أسواقا جديدة للتصدير. وتبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو/ تموز. وأشار البيان الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، إلى اعتزام البلاد التوسع في الرقعة الزراعية من خلال إضافة 500 الف فدان خلال العام المالي المقبل، ما يدعم خططها لزيادة الاكتفاء الذاتي من القمح بنسبة 65% بحلول 2025 مقابل اكتفاء ذاتي 45% في 2020.

ومصر هي أكبر مستورد للقمح عالميا، وتأثرت بتداعيات أزمة الحرب الروسية الاوكرانية، وهما دولتان رئيسيتان في وارداتها.

عطاءات للطاقة في تونس

قالت وزيرة الطاقة التونسية، إن بلادها ستطلق في يونيو/حزيران المقبل عطاءات دولية لإنتاج 2000 ميغاوات من الكهرباء من الطاقة المتجددة. وفي مارس/ آذار الماضي، منحت تونس تراخيص لثلاث شركات دولية لإنتاج 500 ميغاوات من الكهرباء من الطاقة المتجددة فيما تسعى الدولة التي تعاني من صعوبات مالية لتقليص فاتورة استيراد النفط والغاز اللازم لعمل محطات الكهرباء.

انخفاض البورصة السعودية

انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسي، أمس، بنسبة 0,47% بعد أن فقد 58,55 نقطة، ليغلق عند مستوى 12530,34 نقطة، بتداولات بلغت قيمتها 7 مليارات ريال (1,86 مليار دولار). وارتفعت اسهم 117 شركة، فيما انخفضت اسهم 81 شركة. وبلغت كمية الاسهم المتداولة، 167 مليون سهم، تقاسمتها اكثر من 380 الف صفقة.

180 رحلة طيران خليجية يومياً إلى قطر خلال المونديال

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أعلنت الخطوط الجوية القطرية أن شركات طيران خليجية أخرى ستسيّر أكثر من 180 رحلة يومياً إلى قطر خلال كأس العالم لكرة القدم هذا العام، ما يسمح للجماهير بالسفر من مدن قريبة قبل المباراة والعودة في نهاية اليوم. وقال أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي للخطوط القطرية، في مؤتمر صحافي أمس الخميس، إن شركة فلاي دبي الإماراتية والطيران العماني والخطوط الجوية الكويتية والخطوط السعودية ستسيّر رحلات مكوكية، وإن شركتي الاتحاد للطيران والعربية للطيران في الإمارات قد تنضمان أيضا. وأضاف الباكر، وفق وكالة رويترز: «مثل أي مكان آخر، كان هناك دائما نقص في أماكن الإقامة، لذلك نحن لسنا حالة فردية. التحدي الأكبر بالنسبة لنا هو أن كل شيء يحدث في مكان واحد».

ووصف بطولة كأس العالم التي تقام من نوفمبر/ تشرين الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول، وهي المرة الأولى التي تستضيفها دولة في الشرق الأوسط، بأنها «كعكة كبيرة» ستحقق «فائدة اقتصادية ضخمة» تهدف الدوحة إلى تقاسمها مع جيرانها الخليجيين. وتأمل قطر أن تجتذب البطولة ما يقرب من 1,2 مليون زائر. وستقام المباريات في ثمانية ملاعب في محيط الدوحة.

وأوضح الباكر أن فلاي دبي ستسيّر ما يصل إلى 60 رحلة يومية من دبي لنقل نحو 2500 مشجع، في حين ستسيّر شركة الطيران العماني ما يصل إلى 48 رحلة يومية من مسقط لنقل حوالي 3400 مشجع. بدوره، قال إبراهيم الكوشي، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية السعودية، إن الشركة ستسيّر ما يصل إلى 60 رحلة يومية لنقل حوالي 10 آلاف مشجع من الرياض وجدة. وستسيّر الخطوط الجوية الكويتية ما يصل إلى 20 رحلة في اليوم لنقل نحو 1700 مشجع.

وستتيح الرحلات المكوكية للمشجعين في الخارج تفادي الإقامة المكلفة والمحدودة في قطر من خلال الإقامة في أماكن أخرى بالخليج. ويقول منظمو البطولة إنهم سيوفرون ما يصل إلى 130 ألف غرفة، بما في ذلك غرف الفنادق.

وقال دانييل رايش، الأستاذ الزائر في جامعة جورجتاون والمؤلف المشارك لكتاب عن استضافة قطر لكأس العالم، إن هذه «طريقة لتحسين قطر العلاقات مع جيرانها».

فضية

«كومبوندات» مصر... مستعمرات لنهب المشترين

تحولت التجمعات العمرانية المغلقة «الكومبوندات» في مصر إلى مستعمرات لنهب مُلاك الوحدات العقارية من جانب الشركات المطورة من خلال فرض رسوم تصل إلى حد الإتاوات والإقطاع المرافق عن السكان، وسط تغاض حكومي عن حماية المشترين

القاهرة ـ **عادل صبري**

بينما تنشغل الحكومة المصرية بصدماتها المالية التي تنذر بأزمة اقتصادية حادة تهدد باضطرابات اجتماعية، لا سيما في الأحياء التي يغلب على سكانها الفقر ومحدودية الدخل، تشهد ما توصف بتجمعات الصفوة «الكومبوندات» المنتشرة على أطراف العاصمة القاهرة شرقا وغربا أزمة قد لا تكون أقل وطأة في ظل تحول مطوري هذه التجمعات إلى «فارضي إتاوات» على الملاك والسكان تحت مسميات مختلفة لتحقيق عوائد مالية، بعدما تعرضت السوق العقارية لموجات متكررة من الركود خلال السنوات الأخيرة.

وتتصاعد شكاوى المشترين في التجمعات السكنية المغلقة من فرض المطورين رسوماً متكررة تحت بنود «فروق الصيانة» رغم دفع مبالغ مالية كبيرة كوديعة للصيانة لدى شراء الوحدة تصل في بعض المشروعات إلى 10% من قيمة العقار، فضلا عن فرض تسعيرة مختلفة لخدمات الكهرباء والمياه والغاز بما يفوق المستويات التي تحددها الدولة وتحصيل مبالغ مالية لدى إجراء أي معاملة تتعلق بالوحدة السكنية، لتتحول هذه التجمعات السكنية إلى مستعمرات خاصة للمطورين العقاريين.

ولم تقتصر شكاوى المشترين في الكثير من الشركات على هذه الرسوم وإنما باتت حياتهم وأموالهم مهددة بعد اكتشاف تصدعات في المباني التي لم يمض على إنشائها سوى بضع سنوات أو لدى تسليمها للمشترين لعيوب خطيرة في الإنشاء، وفق استشاريين عقاريين بارزين.

وما ينذر بتفاقم الأوضاع إعلان إدارات العديد من الكومبوندات في الفترة الأخيرة، عن عدم قدرتها على تشغيل المرافق بداخلها، إذ ربط بعضها ذلك بنفاد ودائع التشغيل التي جمعت من المشترين، عند التعاقد، وأخرى توقفت عن استكمال المشروعات الداخلية، وتركت السكان بلا مياه ولا كهرباء، بينما علق البرلمان موعد مناقشة قانون المطور العقاري الذي انتظر ملايين المشترين صدوره في مطلع العالم الحالي، لوضع علاقة آمنة تربطهم بمقاولي التشييد وتحميهم من المطورين العقاريين. ويؤكد حسين جمعة، رئيس جمعية حماية الثروة العقارية، على غياب التشريعات التي تحمي مشتري العقارات في مصر، المستهلك العقاري.

ويشير مشترون أسسوا صفحة باسم «شركات سيئة السمعة» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» للتحذير من الشركات التي يواجه المشترون في مشروعاتها مشاكل تتعلق بجودة البناء وتأخر التسليم أو توصيل المرافق أو إتمام عمليات الصيانة ورسومها.

وتعج الصفحة بالحالات التي تظهر تلاعب المطورين بالعقود، بما يجعلها عقود إذعان للمستهلك، حيث تعكنهم من التلاعب في مساحات الوحدات، وتفرض عليهم غرامات

> الكثير من المطورين يطلبون مبالغ تحت مسميات عدة دون رقابة حكومية

مالية لدى التأخير في السداد ولو ليوم واحد عن موعد دفع الأقساط، أو إلغاء العقد نهائيا، ليتمكنوا من إعادة بيع الوحدة، في سوق يتصف بالارتفاع المستمر في سعر العقار.

كما يحصل المطورون على نحو 10% من قيمة العقد كوديعة، لـ«إنفاق على خدمات اتحاد الشاغلين، تُهدر معظمها قبل أن يستلم السكان وحداتهم. وتلجأ بعض الشركات إلى تحصيل المبلغ نفسه عند بيع الوحدات لطرف ثالث، رغم أنه يسدد عن الوحدة، لمرة واحدة، وتُحصّل بعضها ما بين 5% و10% عن البيع كعمولة لإدارة «الكمبوند»، وكأنها تشارك المستهلك في ملكيته، وفق أحد الملاك في كمبوند شهير في مدينة الشيخ زايد، غرب القاهرة، فضل عدم ذكر اسمه.

كما يحذر ملاك كثيرون من تزايد مشاكل المشترين للعقارات، في ظل صعوبة إثبات وتسجيل الملكية، وسوء الإدارة للمشروعات، فضلا عن تحمل المشترين أعباءً ضريبية متعددة، ما يجعل القيمة الاستثمارية للعقار تتضاءل مع مرور الوقت بينما ظل لعقود ماضية من أكثر الأدوات الاستثمارية أماناً وجاذبية. وفي مقابل أصوات المشتكين الخائفة التي لا تجد صدى لدى الجهات الرسمية في ظل سطوة كبار المطورين العقاريين وقربهم من صانعي القرار في الدولة، تملأ إعلانات المشروعات الكبرى غرب القاهرة وشرقها، لا سيما في العاصمة الإدارية الجديدة، القنوات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي في حملات ترويجية مكثفة لتحريك المبيعات بعروض تقسيط وصلت إلى حد 25 عاماً بعد أن كانت لا تتخطى 12 عاما لدى بعض المطورين من الشركات الكبرى.

وبينما يعاني فقراء مصر من تردي الوضع المعيشي وسوء الخدمات الحكومية الموجهة لهم، متهمين الدولة بالتخلي عنهم، يبدي من يصنفون ضمن الطبقات فوق المتوسطة أو الأغنياء دهشتهم من غياب الدور الرقابي للدولة على المنتجعات السكنية، التي غاب عنها القانون، وعدم الالتزام بحقوق المشترين.

ولطالما جرى الترويج خلال العقود الثلاثة الأخيرة لـ«الكومبوندات» على أنها نموذج سكني يوفر الرفاهية في الخدمات والأمان والتمييز لسكانها. وتعاملت الدولة مع هذه التجمعات العمرانية على أنها «مستعمرات خاصة» يتوقف دورها عند توفر الأرض، لأصحاب الحظوة من مطوريها بأراضٍ الأسعار، خاصة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، وفق خبراء في القطاع العقاري.

ولكن مع تداعي نظام مبارك في ثورة يناير/ كانون الثاني 2011، لاحقت قضايا الفساد العديد من كبار المطورين ووزراء ومسؤولين حكوميين. بينما جرت تسويات من قبل العديد من المطورين الكبار مع الدولة، لا سيما في السنوات الثماني الأخيرة مقابل التبرع لصندوق تحيا مصر أو سداد تسويات مالية أو الدخول في شراكة ببعض المشروعات مع الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان، بينما يظل المشتري الحلقة الأضعف التي يجري استنزافها ماليا. وفق استشاري عقاري طلب عدم ذكر اسمه، محذرا من أن هذا الوضع سؤثر حتما بشكل سلبي على السوق بشكل عام، إذ تحولت الدولة إلى «تاجر يتربح من ممارسات غير قانونية من قبل بعض المطورين».

وبينما تتزايد شكاوى المشترين للعقارات في السنوات الأخيرة من سطوة المطورين في فرض المزيد من الرسوم تحت مسميات «فروق الصيانة» أو «الإحلال والتجديد»، باتت التصدعات تهدد مشروعات كبرى لم يمر على إنشائها سوى بضع سنوات بفعل سوء الإنشاء والإفراط في ري المسطحات الخضراء المحيطة بالمباني.

ويكشف الاستشاري الهندسي ممدوح حمزة عن وجود عيوب فنية في كثير من المشروعات العمرانية التي أقيمت في القاهرة الجديدة وحول العاصمة الإدارية، مشيرا إلى أنها بنيت على أرض طفلية أو جيرية، مع وجود تسريب في مياه الصرف أو الري، وعدم عمل «جسات» صحيحة للتربة أو عمل «فرشة خرسانية» عند الإنشاء، بما يعرض الوحدات التي أقيمت عليها للتشقق والانهيار إن لم يكن قبل تسليمها فلن يتأخر عن عدد محدود من السنوات، بعد السكن فيها مباشرة.

في المقابل، يقول عقاريون إنه لا توجد شركة خالية من العيوب، لكن هناك مشاكل عارضة، وحالات فردية، بينما الأهم في رأيهم، ألا تحتال الشركات على العملاء، كما حدث في حالات عدة لم تلتزم فيها شركات بتسليم وحداتها منذ فترة تزيد عن 10 سنوات.

وبدأت الكومبوندات بتقليد أفكار قديمة، نفذتها شركات أجنبية في مطلع القرن الماضي، حينما أقامت شركة إنكليزية حي المعادي، جنوب العاصمة، ومن بعدها شركة غاردن سيتي على ضفاف نهر النيل في القاهرة، والشركة البلجيكية، التي أقامت مدينة هيليوبوليس، عدا شركات المقطم، التي لم تستكمل مسيرتها بسبب قرارات التأميم في ستينيات القرن الماضي.

لكن الأحياء الخاصة بنيت في عهد الاستعمار بلا أسوار، وظلت مفتوحة على ما حولها، في حين نفذت الحكومة في العهد الجمهوري عددا من المدن السكنية المسورة في محيط دوائر وزاراتها، كمستعمرة الكهرباء في شبرا، غرب القاهرة، والسد العالي (جنوب مصر)، وغيرها من محطات الكهرباء، وسارت على نهجها وزارة الري والسكك الحديدية، والتي بنيت على أساس طبقي وظيفي، تستردها الحكومة حاليا من سكانها بالقوة في حال الخروج على المعاش أو الوفاة.

كما جاءت المناطق السكنية للقوات المسلحة، التي يشرف على تشغيلها قادة سابقون، لتجمع بين المناطق المفتوحة والكومبوندات المغلقة التي تحكمها أيضا قوانينها الخاصة.

عيوب فنية في كثير من المشروعات العمرانية (أحمد حسن/فرانس برس)

تراجع جماعي لمؤشرات البورصة

تراجع أداء مؤشرات البورصة المصرية في ختام تعاملات أمس، الخميس، لتواصل هبوطها نحو أدنى مستوى لها منذ يوليو/ تموز من العام الماضي، متأثرة بعمليات البيع من جانب المستثمرين القلقين من تضرر الاسهم من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدولة في ظل تداعيات حرب أوكرانيا. وانخفض المؤشر الرئيسي «EGX30» بنسبة 0,46%، ليصل إلى مستوى 10200,5 نقطة، كما هبط مؤشرا الأسهم الصغيرة والمتوسطة «EGX70»، والأوسع نطاقًا «EGX100».

الأردن

حملة لمقاطعة الدجاج بعد «محاباة» الحكومة للتجار

تواجه الحكومة الأردنية اتهامات بمحاباة تجار ومنتجي الدواجن بعد السماح لهم برفع الأسعار بشكل كبير دون سقوف، ما دعا نشطاء لإطلاق حملة واسعة لمقاطعة هذه السلعة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أطلق مدافعون عن حقوق المستهلك في الأردن، حملة لمقاطعة الدجاج وبيض المائدة بعد ارتفاع أسعارها بشكل كبير في الأيام الأخيرة، متهمين الحكومة بمحاباة المنتجين والتجار، بعد تراجعها عن قرار بتحديد الأسعار، فيما تبرر الحكومة هذا التراجع بارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تتجاوز 100% في ظل صعود أسعار الأعلاف.

وتفاعلت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك مع حملة المقاطعة، داعية المواطنين إلى المشاركة فيها. وتصدر وسم «#مقاطعة_الدجاج» مواقع التواصل في اليومين الماضيين وسط مطالبات بدور حكومي أكثر فاعلية لضبط الأسعار. ووصلت أسعار الدجاج إلى حوالي 3,5 دولارات للكيلوغرام، مقابل ما يتراوح بين 1,65 دينار ودينارين للكيلو غرام وفق السقوف السعرية التي حددتها الحكومة في مارس/ آذار الماضي.

وفي أعقاب قرار تحديد الأسعار، شهدت الأسواق نقصا في المعروض من الدجاج، إذ قالت جمعية حقوق المستهلك إن المنتجين قلصوا الكميات التي يطرحونها في محاولة للضغط على الحكومة لدفعها للعدول عن قرار تحديد الأسعار وهو ما حدث في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري.

لكن مسؤول التجارة الداخلية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين عماد البزور قال لـ«العربي الجديد» إنه سيتم التدخل في حال التأكد من حدوث مغالاة بالأسعار ورفعها بدون مبرر، مضيفا أن الوزارة تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلف الإنتاج وفي نفس الوقت عدم زيادة الأسعار من دون مبرر.

في حين قال رئيس جمعية حماية المستهلك محمد عبيدات، إن «الأسباب وراء ارتفاع الأسعار وانقطاع الدواجن عن الأسواق ترجع إلى رفض أصحاب المزارع الكبرى والتجار للسقوف السعرية التي حددتها وزارة الصناعة والتجارة لهذه السلعة، فهم يرغبون بإلغاء السقوف السعرية الحالية أو وضع سقوف أعلى مما هي عليه في السوق». وناشدت الجمعية المواطنين المشاركة في حملة المقاطعة لارتفاع الأسعار بنسب تجاوزت الارتفاعات التي طرات على أسعار الأعلاف والشحن والنقل. كما طالبت المحال التجارية بالامتناع عن شراء الدواجن من المزودين أو الموردين لتشكيل الضغط المطلوب على من وصفتهم بـ«المحتكرين من أصحاب الأنفس الضعيفة» للمساهمة في إنجاح الحملة حتى تعود الأسعار إلى ما كانت عليه أو تكون ضمن حدودها المعقولة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر.

ويقدر الاستهلاك المحلي الأردني من الدجاج بحوالي 700 ألف دجاجة يومياً، فيما تبلغ قدرة الشركات المنتجة على تغطية احتياجات السوق بنسبة 130% ما يعني وجود فائض في الإنتاج، وفق مسؤولين حكوميين، بينما يعتمد الأردن على الاستيراد في توفير أصناف أخرى من الأغذية. وقال المتحدث باسم وزارة الزراعة لورنس المجالي لـ«العربي الجديد» إن هناك كفاية من الإنتاج المحلي من الدجاج، كما أن باب الاستيراد مفتوح.

وأشار المجالي إلى أن الوزارة اتخذت إجراءات لمواجهة ارتفاع الأسعار والحد من آثاره على السوق المحلي، منها تخفيض رسوم فحص ومعاينة السلع المستوردة بنسبة 30%.

إنتاج محلي كاف باستثناء عدد محدود يحقق فيه اكتفاء ذاتيا مثل الدجاج والألبان وبيض المائدة وأصناف من الخضار والفواكه. واتخذت الحكومة عدة إجراءات لتخفيف أعباء المواطنين، من بينها تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتأجيل دفع الضريبة على الدخل لمدة عام، وتأجيل دفع ضريبة المبيعات على مدخلات الإنتاج الزراعي لمدة 6 أشهر.

أسعار الدواجن تتضاعف في نحو شهرين (فرانس برس)

المغرب

عمال النقل غاضبون من أسعار السولار

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

عاد العاملون في قطاع نقل السلع بالمغرب، للتعبير عن ضيقهم من مواصلة أسعار الغازوال (السولار) ارتفاعها وهو ما لم يعد يجدي مع الدعم الذي أقرته الحكومة قبل نحو شهرين للعاملين في نقل السلع، بغية الحد من تداعيات أسعار الوقود.

وعبرت نقابات ممثلة لقطاع النقل البري في أربعة اتحادات عمالية، عن محدودية أثر الدعم الذي طرحته الحكومة للمهنيين، كون السولار أضحى يمثل 80% من التكاليف التي يتحملونها، مطالبين الحكومة بالجلوس إلى طاولة الحوار لإيجاد حلول تحول دون تعرض البعض للإفلاس.

وأشارت النقابات التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين (العمال)، والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للشغل إلى أن سعر السولار زاد بنحو 25% عن مستوياته لدى إقرار الحكومة دعماً لهذه المادة للعاملين في نقل السلع والمسافرين قبل نحو شهرين، كما قفز إلى نحو الضعف مقارنة بعام 2020. وكان ارتفاع الأسعار منذ فبراير/ شباط الماضي دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار في مارس/ آذار، يقضي بتوفير دعم لأصحاب شاحنات النقل بهدف التخفيف من تداعيات ارتفاع السولار. ووصل الدعم الذي خصص للفاعلين في نقل البضائع إلى 600 دولار في الشهر. وسيسري ذلك الدعم المباشر، إلى غاية انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية وعودتها إلى مستوى يمكن للناقلين والأسر تحمله. لكن أسعار السولار واصلت الارتفاع منذ ذلك الحين، لتدعو الاتحادات العاملة في نقل السلع إلى مراجعة هذه الأسعار التي وصفتها بالمبالغ فيها، مشددة على ضرورة وضع سقف معقول لها. وقال منير بنعزوز، الأمين العام للنقابة الوطنية للنقل الطرقي (البري) التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن الدعم الذي خصصته الحكومة، جاء في سياق الأسعار التي كانت في حدود 12 درهماً لليتر، لكنه يتجاوز حالياً 15 درهماً لليتر، مؤكدا أن الأسعار الجديدة أضحت تثقل كاهل الفاعلين في النقل الطرقي للسلع. وشدد بنعزوز في تصريح لـ«العربي الجديد» على أن الوضعية الحالية المتسمة بارتفاع التكاليف بسبب السولار تعرض الفاعلين في قطاع النقل إلى صعوبات، يمكن أن تفضي إلى إفلاس البعض، مشيرا إلى أن الاتحادات تسعى إلى الحوار مع الحكومة من أجل توضيح الرؤية، وفي الوقت نفسه تقوم بالتعبئة بهدف الاحتجاج الذي يمكن أن يصل إلى حد الإضراب عن العمل. وسبق أن نظم سائقو الشاحنات وسيارات الأجرة في الآونة الأخيرة احتجاجات متعددة لحث الحكومة على المساعدة في تفادي تداعيات ارتفاع أسعار الوقود على تكاليف نقل البضائع. لكن الحكومة دأبت على التأكيد على أن العودة لدعم المحروقات عبر صندوق المقاصة أصبحت مستحيلة. فقد أكد وزير الميزانية فوزي لقجع أخيراً، أن أسعار البنزين والسولار ما زالت تسير في منحى تصاعدي ولا يمكن التكهن بمستقبلها ولا بضمان التزود العادي بها. وحرر المغرب أسعار الوقود في عام 2015 ويستورد الجزء الأكبر من احتياجاته من النفط المكرر منذ إغلاق مصفاته النفطية الوحيدة «سامير» في نفس العام. ويقتصر الدعم الذي توفره الحكومة عبر صندوق المقاصة على غاز الطهي والدقيق (الطحين) والسكر، حيث من المتوقع أن يقفز دعم تلك السلع من 1,8 مليار دولار مقدرة في الموازنة، إلى حوالي 3,1 مليارات دولار بسبب ارتفاع أسعارها في السوق العالمية. وأشار الخبير الاقتصادي محمد الشيكر في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إلى وجود عامل آخر غير ارتفاع الأسعار العالمية يقف وراء قفزات أسعار الوقود في السوق المغربية، وهو الرسوم الجبائية التي تمثل 44% من سعر الوقود في الدولة، مشيرا إلى أنه كلما ارتفع سعر تلك السلعة كلما ارتفعت إيرادات الخزانة من تلك الرسوم. واعتبر الشيكر أنه بإمكان الحكومة إعادة النظر في هذه الرسوم للحد من ارتفاع الأسعار، متسائلا عن مدى قدرة الأسر على تحمل تبعات الارتفاع القوي لأسعار السولار والبنزين في ظل المستوى الحالي للأسعار عالمياً.

وأثيرت مسألة ارتفاع الأسعار في مجلس النواب أخيراً، حيث أوضح وزير الميزانية فوزي لقجع، أن سعر السولار قفز إلى 1128 دولارا للطن والبنزين إلى 1224 دولارا للطن في السوق الدولية، ما ساهم في ارتفاع أسعار السولار في محطات الوقود بنسبة 30% بين فبراير/شباط الماضي ومايو/أيار الجاري.

بروفايل

قبل عقد من الزمن تعرضت استثماراته في الطاقة النظيفة لضربة موجعة، لكنه يرى الآن أن التاريخ لن يعيد نفسه، فالأموال تتدفق إلى هذه النوعية من الطاقة، لاسيما مع التوجهات الغربية لإيجاد بدائل بعيداً عن الوقود الأحفوري، لاسيما الروسي

جون دوير

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتبط اسم الملياردير الأميركي جون دوير، طيلة السنوات الماضية برؤوس الأموال المغامرة، فإيمانه الشديد بالابتكار في تقنيات الطاقة النظيفة وتشجيعه الاستثمار فيها عرضه قبل عقد من الزمن لمأزق كبير عندما انهارت بعض شركات التكنولوجيا الخضراء التي مولها، لكنه ما يزال متمسكا بدربه إذ يرى أن الوضع حاليا بات مختلفا والتاريخ لن يعيد نفسه حتى مع بدء أسواق الاستثمار في التدهور، لافتا إلى الازدهار الحالي في تمويل الطاقة النظيفة، خاصة في ظل اهتمام الكثير من الدول بإيجاد بدائل آمنة. تُعد شركة «كلايمنت بيركنز» التابعة لدوير واحدة من العديد من الشركات في «وادي السيليكون» والتي استثمرت الأموال في مجالات مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات. وفي عام 2021، جمعت شركات تكنولوجيا المناخ 53,7 مليار دولار من التمويل الخاص، وفقاً لأرقام وحدة الطاقة النظيفة «بلومبيرغ إن إي إف»، التابعة لمؤسسة بلومبيرغ الأميركية. ورغم أن الشركات الناشئة تواجه حاليا تراجعاً حاداً في السوق، ما أدى إلى خفض التكاليف وتوخي المستثمرين عبر «وادي السيليكون» الحذر، إلا أن دوير الذي عانت شركته من استثمارات التكنولوجيا النظيفة، اعتبر خلال مؤتمر لتكنولوجيا المناخ عقد في سان فرانسيسكو قبل أيام أن هناك ازدهاراً متوقعاً في هذه الأنشطة.

وقال: «كثيراً ما يسألنا الناس، هل هذه فقاعة؟ لا، إنني أفضل التفكير بها على أنها طفرة، نعم ستؤدي فترات الازدهار إلى بعض الإفراط، لكنها تنتج استثمارات أكبر بكثير، مليئة بالوظائف والابتكار السريع». لكن بالنسبة لبعض مؤسسي الشركات ومموليها، قد يكون ذلك بمثابة صدى للأزمة التي حصلت قبل عقد، عندما أفلست شركات الطاقة النظيفة مثل «سوليندرا» أو فشلت في مجارة مستويات تقييماتها العالية.

في حين رأى دوير في اجتماع استضافته أخيراً «كلايمت درافت»، وهي مجموعة صناعية جديدة لرواد الأعمال والمستثمرين، أن الحسابات المالية النهائية لموجة التكنولوجيا النظيفة السابقة لم تكن بالسوء الذي يعتقده الناس.

أرجع المستثمر الاضطرابات الحالية في السوق إلى التعامل «غير الكفؤ» مع جائحة فيروس كورونا، ومشاكل سلسلة التوريد والحرب في أوكرانيا، التي تسببت في زيادة إنتاج النفط، مشيرا وفق وكالة بلومبيرغ، إلى أن ظروف السوق الحالية تمثل دعوة لضخ مزيد من التمويل في القطاع، وليس التراجع. إذ قال: «لا ينبغي أن نضاعف جهودنا فحسب بل علينا أن نضاعفها ثلاث مرات فيما يتعلق بالطاقة النظيفة والسياسات والتكنولوجيات البديلة».

وبينما شهدت شركات النفط والغاز طفرة في النمو منذ الحرب في أوكرانيا، عانت شركات الطاقة المتجددة العامة وشركات التكنولوجيا النظيفة. وانخفض صندوق «إنفيسكو ويلدرهيل» للطاقة النظيفة المتداول في البورصة بنسبة 30% منذ بداية 2022، وهو صندوق للطاقة النظيفة يشمل شركات السيارات الكهربائية. لكن دوير يتمسك بخياراته حيال مستقبل الطاقة النظيفة والاستثمار فيها. وفي وقت سابق من مايو/ أيار الجاري، أعلن عن تبرعه بمبلغ 1,1 مليار دولار لجامعة ستانفورد لإنشاء كلية تركز على تغير المناخ والاستدامة، ما يُعد أكبر تبرع في تاريخ المؤسسة. دوير من مواليد 29 يونيو/ حزيران 1951 في سانت لويس بولاية ميسوري، وهو واحد من خمسة أشقاء، وحاز شهادة في الهندسة الكهربائية من جامعة رايس والماجستير في إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال في عام 1976.

انضم للعمل في شركة إنتل للتكنولوجيا عام 1974، وأصبح في النهاية أحد أكثر مندوبي مبيعات إنتل نجاحاً. كما حصل على العديد من براءات الاختراع لأجهزة الذاكرة. وبعدها حظي بفرص تمويلية ليتوسع في أعماله، ويؤسس شركات وصناديق استثمار في التكنولوجيا الخضراء والطاقة النظيفة لتصل ثروته وفق مجلة فوربس إلى نحو 12,7 مليار دولار في 2021، وحصل على الترتيب 40 في قائمة أغنياء العالم في مجال التكنولوجيا في 2017.

أخبار

تمويل روسي لإيران

قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي، إن روسيا منحت اعتماداً بقيمة 5 مليارات دولار لإيران في مجال الطاقة والزراعة والنقل، مؤكدا أن إيران تسعى لرفع حجم التبادل التجاري مع روسيا إلى 40 مليار دولار في العام. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، أمس الخميس، عن أوجي قوله على هامش اجتماع وفدي إيران وروسيا الاقتصاديين والتجاريين رفيعي المستوى في طهران، إن جزءاً من الاعتماد الممنوح من روسيا تم تفعيله. وأشار إلى أن إيران وروسيا تمتلكان طاقات جيدة في مختلف المجالات منها البنكية والنقل والزراعة والطاقة النووية والصناعة والتجارة الحرة، لافتا إلى توقيع البلدين اتفاقيات ومذكرات تفاهم جيدة في هذه المجالات، فضلا عن التوصل إلى توافقات جيدة حول ما يعرف بممر النقل «شمال ـ جنوب».

انخفاض بورصة مسقط

انخفض مؤشر بورصة مسقط في ختام تداولات، أمس، بنسبة 0,36%، ليصل إلى مستوى 4106,67 نقطة، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 4121,56 نقطة. وبلغت قيمة التداول، 1,96 مليون ريال (5,09 ملايين دولار)، بتراجع نسبته 44,5% عن الجلسة السابقة. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط، إلى أن القيمة السوقية للأسهم انخفضت بنسبة 0,041%، لتصل إلى ما يقارب 22,35 مليار ريال (58,1 مليار دولار).

2,5% نمواً متوقعا لتونس

توقع البنك الأفريقي للتنمية، أن يسجل الناتج الداخلي الخام لتونس نمواً بنسبة 2,5% خلال العام الجاري، وبنسبة 3,2% في 2023. وبحسب تقرير حول آفاق الاقتصادات الأفريقية لسنة 2022، عرض مؤخراً خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك (من 23 وحتى 27 مايو/أيار الجاري)، توقع البنك الأفريقي أن تكون معدلات التضخم في مستويات أكثر ارتفاعا هذا العام بسبب الحرب في أوكرانيا، التي تسببت في زيادة أسعار النفط والمواد الغذائية على مستوى الأسواق العالمية.

صعود مؤشرات الكويت

ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت، أمس، إذ زاد مؤشر السوق العام 48,3 نقطة، بنمو بلغت نسبته 0,64% عن الجلسة السابقة، ليصل إلى مستوى 7632,02 نقطة. كما نما مؤشر السوق الرئيسي بنسبة بلغت 0,97%، وصعد مؤشر السوق الأول 0,54% وارتفع مؤشر «رئيسي 50» بنسبة 0,70%.

ارتفاع تمويل الشركات الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن هيئة الرقابة المالية في كوريا الجنوبية، ارتفاع التمويل المباشر للشركات في الدولة بنسبة 45,1% في إبريل/ نيسان مقارنة بمارس/ آذار، وذلك بإصدار شركة «سامسونغ بيولوجيكس» كمية كبيرة من الأسهم للحصول على تمويلات لأنشطتها. وجمعت الشركات المحلية مجتمعة 20,1 تريليون وون (15,82 مليار دولار) عن طريق بيع الأسهم والسندات الشهر الماضي، بزيادة قدرها 6,25 تريليونات وون عن الشهر السابق، وفقا للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب للأنباء.

متفرقات اقتصادية

تركيا تبقي على أسعار الفائدة

إسطنبول ـ عدنان عبد الرزاق

بينما ثبت البنك المركزي التركي، أمس الخميس، سعر الفائدة على الليرة منذ آخر تخفيض بواقع 1% في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لم ير الاقتصادي التركي مسلم أويصال «فائدة ترجى» من رفع أو تخفيض سعر الفائدة المصرفية، لأن غلاء الأسعار «تخطى تحريك سعر الفائدة بنسبة بسيطة». ويكشف الاقتصادي التركي، خلال تصريح لـ«العربي الجديد»، أن حكومة بلاده «أعدت لأسوأ السيناريوهات بشأن الليرة»، فبالإضافة للاستفادة من رخص العملة بزيادة جذب السياحة، لا ترى بالتذبذب في سعر صرفها مخاطر على الاستثمارات أو هروب الأموال الساخنة، لأن الاقتصادات الكبرى مرشحة لمفاجآت بواقع استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية، معتبراً أن سعر الدولار بين 16,5 وحتى 17 ليرة أمر متوقع، خاصة بعد رفع بيان البنك المركزي، قبل يومين، توقعاته بشأن سعر صرف الأميركي سعر الفائدة نصف بالمئة خلال الشهر الجاري والتوجه لرفع النسبة وفق محضر اجتماع الفيدرالي أمس.

ولم تجر تركيا تحريكاً لأسعار الفائدة منذ 16 ديسمبر من العام الماضي، حينما خفضت سعر الفائدة 100 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع، ليصبح 14% في المئة، وذلك بعد سلسلة تخفيضات، بما يتماشى مع توجهات الحكومة التركية والرئيس رجب طيب أردوغان.

وفيما تحسن سعر صرف الليرة التركية أمس، من 16,7 ليرة مقابل الدولار قبل قرار المصرف المركزي إلى 16,4 بعده، تذهب التوقعات إلى استمرار تراجع سعر صرف الليرة وثقة المستهلك، بعدما ارتفع وفق هيئة الإحصاء التركية، التي أشارت خلال بيان، أمس، إلى زيادة مؤشر الثقة في الاقتصاد التركي 2,1 بالمئة على أساس شهري في مايو/ أيار الجاري، ليبلغ 96,7 نقطة. وأشار بيان الهيئة التركية إلى أن مؤشر الثقة ازداد بمعدل 2,1 بالمئة مقارنة مع إبريل/ نيسان الماضي.

وبينما أظهرت بيانات الشهر الماضي استمرار تحليق التضخم السنوي الأميركي، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلكين الأكثر تعبيراً عن التضخم وفقاً للبنك الفيدرالي، فوق مستوى 8%، أكدت وزارة العمل قبل ثلاثة أسابيع بقاء معدل البطالة بالقرب من أدنى مستوياته في أكثر من نصف قرن، مسجلاً 3,6%، هي الأقل منذ شهر فبراير/ شباط من عام 2020، الذي شهد بداية انتشار فيروس كوفيد 19 في الأراضي الأميركية، وفرض إغلاق الشركات وتسريح ملايين الموظفين في محاولة، ثبت فشلها في ما بعد، للحد من انتشاره.

وفي أغلب الأحوال، يتعامل المحللون الاقتصاديون مع معدلات البطالة المنخفضة على أنها ظاهرة إيجابية لأي اقتصاد، إلا أن معدل التضخم المرتفع حالياً في الولايات المتحدة ينذر بتداعيات سلبية على الاقتصاد إذا تسبب انخفاض معدل البطالة في تسابق الشركات على تعيين العمالة بأجور مرتفعة، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث ارتفاعات جديدة في تكاليف الإنتاج، ويتسبب في مزيد من الضغوط التضخمية. ومع توجه الفيدرالي خلال الشهور الأخيرة نحو رفع سعر الفائدة، واتباع المزيد من السياسات التقييدية، تكون النتيجة في أغلب الحالات انكماش الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة.

محل صرافة في إسطنبول (Getty)

واشنطن تبحث سدّ ثغرات الحظر على روسيا

تسعى إدارة بايدن إلى مناقشة خطوات تفعيل حظر حصار روسيا حتى توقف الحرب

لندن ـ العربي الجديد

تسعى الولايات المتحدة لسد ثغرات العقوبات الغربية على روسيا، حيث وصلت مساعدة وزارة الخارجية الأميركية لشؤون مكافحة الإرهاب والجرائم المالية، إليزابيث روزنبيرغ إلى نيودلهي مساء الأربعاء، والغاز الطبيعي إلى أعلى مستوياتها، حيث رفعت دخل الخزينة من الطاقة إلى درجة أنها حصلت على 50% من إجمالي الدخل المتوقع منها في 4 شهور فقط. ويقول الخبير كلوغ، في تغريدة على تويتر يوم الأربعاء، إن روسيا حصلت على 9,5 تريليونات روبل من مبيعات النفط والغاز الطبيعي حتى نهاية إبريل/ نيسان الماضي. ووفقاً لبيانات التغريدة التي نشرها، بلغت مبيعات النفط والغاز الطبيعي الروسيين في إبريل/ نيسان 1,8 تريليون روبل، وفي مارس/ آذار 1,2 تريليون روبل. ويرى خبراء أن حظر الطاقة الروسية يزيد من جاذبيتها لدى المشترين، إذ إنها تعرض بأسعار رخيصة مقارنة بأسعار الخامات الشبيهة في السوق. يذكر أن الدخل الضخم الذي حصلت عليه روسيا من مبيعات الطاقة ساهم في ارتفاع سعر صرف الروبل، كما أدى إلى خفض معدل التضخم وأسعار الفائدة الروسية من معدلاتها المرتفعة في بداية إقناع الحكومة الهندية بعدم تنفيذ صفقات نفطية جديدة من الخامات الروسية. وحسب النشرة النفطية، لا تعارض واشنطن على شراء الهند للنفط الروسي، لكنها تشترط ألا تشتريه بحسومات سعرية، كما يجب ألا تزيد صفقات الشراء عن الكميات التي نفذتها في العام الماضي 2021. وتعد الهند من أكبر زبائن الخامات البترولية الروسية. والحكومة الهندية تلتزم الحياد في الحرب الروسية وترفض تبني العقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

تسعى مسؤولة أميركية تبحث في الهند وسائل تشديد الحظر على روسيا

من جانبه، يرى الخبير الألماني لشؤون الأمن والدراسات الدولية في برلين، جانس كلوغ، أن العقوبات الغربية رفعت دخل الخزينة الروسية من مبيعات الخامات البترولية والغاز الطبيعي إلى أعلى مستوياتها، حيث رفعت دخل الخزينة من الطاقة إلى درجة أنها حصلت على 50% من إجمالي الدخل المتوقع منها في 4 شهور فقط. ويقول الخبير كلوغ، في تغريدة على تويتر يوم الأربعاء، إن روسيا حصلت على 9,5 تريليونات روبل من مبيعات النفط والغاز الطبيعي حتى نهاية إبريل/ نيسان الماضي. وفقاً لبيانات التغريدة التي نشرها، بلغت مبيعات النفط والغاز الطبيعي الروسيين في إبريل/ نيسان 1,8 تريليون روبل، وفي مارس/ آذار 1,2 تريليون روبل. ويرى خبراء أن حظر الطاقة الروسية يزيد من جاذبيتها لدى المشترين، إذ إنها تعرض بأسعار رخيصة مقارنة بأسعار الخامات الشبيهة في السوق. يذكر أن الدخل الضخم الذي حصلت عليه روسيا من مبيعات الطاقة ساهم في ارتفاع سعر صرف الروبل، كما أدى إلى خفض معدل التضخم وأسعار الفائدة الروسية من معدلاتها المرتفعة في بداية الغزو. على صعيد سد ثغرات العقوبات في أسواق المال الأميركية التي ينفذ منها المستثمرون وصناديق الاستثمار، تسعى وزارة الخزانة الأميركية لمحاصرة ثروات الأوليغارشية، أو الأثرياء الروس ومنعهم من استغلال الثغرات الاستثمارية في السوق الأميركي. وحسب صحيفة «وول ستريت»، تنسق وزارة الخزانة الأميركية مع التجار والشركات والصناديق المستثمرة في أسواق المال الأميركية. في هذا الشأن، نسبت الصحيفة المالية إلى وكيل وزارة الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة الإرهاب والأموال غير المشروعة، بريان نيلسون، مساء الأربعاء، قوله إن إدارة الخزانة تفحص مخاطر التمويل غير المشروع في أسواق المال الأميركية. وقالت إن نيلسون عقد مؤتمراً في اتحاد البورصات الأميركية لمناقشة مستقبل التعامل وكيفية مراقبة الحظر والعقوبات على الأموال الغريبة. وتحظر أميركا على البنوك الروسية التعامل بالدولار، كما تحرم العديد من المؤسسات الروسية من استخدام نظام التحويلات العالمي «سويفت».

19 مليار دولار لمساعدة البريطانيين

كشف وزير المال البريطاني ريشي سوناك، أمس الخميس، عن حزمة دعم كبيرة للمستهلكين المتضررين جراء ارتفاع فواتير الطاقة، بمساعدة من ضريبة استثنائية موقتة على قطاع الطاقة. وستموّل الحزمة البالغة قيمتها 15 مليار جنيه استرليني (19 مليار دولار)، بشكل جزئي من خلال ضريبة استثنائية على الأرباح الكبيرة التي تحققها شركات الطاقة مثل «بي بي» BP وشل Shell والشركات الأخرى التي استفادت بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط والغاز. ويعاني العديد من المواطنين من غلاء طاحن وعدم قدرة على تحمل تكاليف المعيشة، حيث ارتفع معدل التضخم في بريطانيا، الشهر الماضي، إلى أعلى مستوى له خلال 40 عاماً.

تقرير

وسط مخاطر التضخم الذي يواصل الارتفاع بعجلة سريعة، يسعى بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي لرفع الفائدة على الدولار بأسرع من توقعات الأسواق، ويتخوف مسؤولو النقد والمال في الولايات المتحدة من وقوع البلاد في مستنقع الركود الاقتصادي. ويواجه المستهلك الأميركي ارتفاعاً في أسعار الوقود والغذاء، كما ترتفع الأجور

التضخم يهدد الاقتصاد الأميركي

رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي جيروم باول يؤدي القسم لدورة ثانية في الرئاسة (Getty)

نيويورك ـ شريف عثمان

أظهر محضر اجتماع بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، الذي عقد في مطلع الشهر الحالي، وأفرج عنه يوم الأربعاء، اتفاق معظم مسؤولي البنك على وجود حاجة لاتباع سياسة تقييدية، تشمل رفع معدل الفائدة على أموال البنك بنصف نقطة مئوية في كل من الاجتماعين المقبلين، من أجل منح صانعي السياسة النقدية بعض المرونة لتخفيف السياسات لاحقاً إذا لزم الأمر، قبل نهاية العام الحالي، من أجل تجنب دخول الاقتصاد في ركود.

وعاني الاقتصاد الأميركي خلال الشهور الأخيرة من ظاهرة غير مألوفة، حيث اجتمع معدل تضخم شديد الارتفاع، بالمقاييس الأميركية، ومعدل بطالة شديد الانخفاض، بالمقاييس الأميركية والعالمية، الأمر الذي زاد من صعوبة المهمة التي تقع على عاتق البنك الفيدرالي، وهي تحقيق ما يطلق عليه اسم الهبوط الآمن، أي القضاء على التضخم دون التسبب في حدوث ركود اقتصادي.

وبينما أظهرت بيانات الشهر الماضي استمرار تحليق التضخم السنوي الأميركي، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلكين الأكثر تعبيراً عن التضخم وفقاً للبنك الفيدرالي، فوق مستوى 8%، أكدت وزارة العمل قبل ثلاثة أسابيع بقاء معدل البطالة بالقرب من أدنى مستوياته في أكثر من نصف قرن، مسجلاً 3,6%، هي الأقل منذ شهر فبراير/ شباط من عام 2020، الذي شهد بداية انتشار فيروس كوفيد 19 في الأراضي الأميركية، وفرض إغلاق الشركات وتسريح ملايين الموظفين في محاولة، ثبت فشلها في ما بعد، للحد من انتشاره.

وفي أغلب الأحوال، يتعامل المحللون الاقتصاديون مع معدلات البطالة المنخفضة على أنها ظاهرة إيجابية لأي اقتصاد، إلا أن معدل التضخم المرتفع حالياً في الولايات المتحدة ينذر بتداعيات سلبية على الاقتصاد إذا تسبب انخفاض معدل البطالة في تسابق الشركات على تعيين العمالة بأجور مرتفعة، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث ارتفاعات جديدة في تكاليف الإنتاج، ويتسبب في مزيد من الضغوط التضخمية. ومع توجه الفيدرالي خلال الشهور الأخيرة نحو رفع سعر الفائدة، واتباع المزيد من السياسات التقييدية، تكون النتيجة في أغلب الحالات انكماش الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة.

ولا يعد السيناريو الاقتصادي الحالي مألوفاً على الأراضي الأميركية، حيث لم يحدث أن اجتمع على الاقتصاد الأميركي منذ عام 1951 معدل تضخم فوق 8% ومعدل بطالة أقل من 4% في الوقت نفسه.

ومع استمرار تآزم الموقف غير المعهود في الاقتصاد الأميركي، أكد العديد من كبار الاقتصاديين، بمن فيهم الاقتصادي المصري الأميركي محمد العريان، والرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورغان تشيس»، وهو أكبر البنوك الأميركية، جيمي دايمون، والرئيس التنفيذي لشركة برشينج سكوير كابيتال وبيل أكمان، أن البنك الفيدرالي تأخر كثيراً في رفع منحنى العائد على التضخم فوق 8% والبطالة تحت 4% لأول مرة

الاقتصاد الصيني يواجه تحديات تاريخية

بورصة شنغهاي شهدت تراجعات كبيرة خلال الشهر الجاري (Getty)

بكين ـ العربي الجديد

رسم رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ صورة قاتمة للاقتصاد الذي تقوّضه القيود المفروضة لمكافحة كوفيد-19، معتبرًا أنه يمرّ بـ«لحظة حساسة» في مواجهة صعوبات «أكبر من تلك التي مر بها في العام 2020» وفق فرانس برس.

وتنتهج الصين التي تواجه منذ أشهر موجة وبائية جديدة، استراتيجية «صفر كوفيد» الرامية إلى الحدّ قدر الإمكان من عدد الوفيات بفضل تدابير إغلاق خصوصاً في شنغهاي منذ مطلع أبريل/ نيسان/أبريل.

وتترتب عن هذه السياسة الصحية التي يدافع عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ بشراسة، تداعيات كبيرة على الاقتصاد، مع إغلاق عدد كبير من المتاجر والشركات وتباطؤ نشاط المصانع واضطراب سلاسل التوريد.

وقال لي كه تشيانغ في مؤتمر الأربعاء أمام الآف المسؤولين المحليين «منذ آذار/مارس وأكثر من ذلك منذ نيسان/أبريل، سجّلت المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتوظيف والإنتاج الصناعي واستهلاك الكهرباء ونقل البضائع، تراجعاً ملحوظاً».

وأشار إلى أن «الصعوبات هي في بعض الجوانب وإلى حدّ ما، أكبر من تلك التي كانت عام 2020 عندما كان الوباء يضرب بشدة» البلاد، وفق ما جاء في تقرير لوكالة أنباء الصين الجديدة. ووفقًا لـ«بلومبيرغ» نقلاً عن وسائل إعلام حكومية، قال لي إن المؤشرات الاقتصادية في الصين تراجعت بصورة كبيرة وإن الصعوبات في بعض الجوانب إلى حد ما أكبر مما كانت عليه عندما تضررت الدولة بشدة من الوباء في عام 2020. كما دعا المسؤولين للتأكد من تراجع معدل البطالة، وأن الاقتصاد يعمل عند نطاق معقول في الربع الثاني من هذا العام. وأكد «لي» ضرورة تنفيذ سياسات الدعم الحالية، وقال إنه سيتم إصدار إجراءات أكثر تفصيلاً بنهاية هذا الشهر.

وشهدت الصين في مايو/أيار الحالي أسوأ أداء اقتصادي لها منذ عامين، مع تسجيل أدنى مستوى استهلاك ونسبة بطالة قريبة من المعدّل القياسي.

وقال لي كه تشيانغ «نحن الآن في لحظة حساسة ستحدّد التوجه الاقتصادي لمجمل العام. يجب أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة الاقتصاد إلى السكة الصحيحة».

ويهدد التباطؤ الاقتصادي هدف النمو الذي حدّدته بكين بـ5,5%، في عام حساس سياسياً يُتوقع أن يشهد تجديداً لولاية شي جين بينغ على رأس الحزب الشيوعي الصيني في الخريف، إلا أن الحزب يستمدّ شرعيته الرئيسية من الارتفاع المتواصل في القدرة الشرائية.

منظمة التجارة العالمية تدعو إلى عدم حظر صادرات الغذاء

عطّل الغزو الروسي لأوكرانيا إمدادات الأسمدة والقمح والذرة والشعير والزيوت وسلع أخرى من روسيا وأوكرانيا

لندن ـ العربي الجديد

حثت مديرة منظمة التجارة العالمية، نغوزي أوكونجو-إيويالا، مساء الأربعاء دول العالم على عدم منع أو تقييد صادرات المواد الغذائية الأساسية، بعدما أدّى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تفاقم التوتر في أسواق الغذاء العالمية. وحسب فرانس برس، قالت للصحافيين خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، «نحاول أن نقول للدول الأعضاء أن يخفّفوا من حظر الصادرات». وأضافت «لا نريد لهذا الأمر أن يتفاقم ويؤدّي إلى ارتفاع الأسعار».

وأتت دعوة مديرة المنظمة بعد ساعات من قرار أصدرته الهند وحدّدت بموجبه صادراتها من السكر بعشرة ملايين طنّ سنوياً حتى سبتمبر/أيلول، وذلك من أجل حماية مخزون البلاد وخفض التضخم.

وعطّل الغزو الروسي لأوكرانيا إمدادات الأسمدة والقمح وسلع أخرى من روسيا وأوكرانيا. ولمواجهة ذلك، «أصبح هناك نحو 22 دولة الآن مع 41 قيداً أو حظراً على صادرات المواد الغذائية»، بحسب أوكونجو-إيويالا التي لفتت أيضاً إلى قيود التي تطاول «البذور والأسمدة».

وشدّدت المسؤولة التجارية على أنّ منظمة التجارة العالمية تأمل أن تؤدي مراقبتها العامة لمثل هذه الضوابط إلى ردع الدول الأعضاء ومنعها عن وضعها. وأشارت أمس الخميس، اتهامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن روسيا تمنع صادرات الحبوب من أوكرانيا وحمل الغرب مسؤولية خلق هذا الوضع بسبب فرض عقوبات. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف في مؤتمر عبر الهاتف مع الصحافيين الخميس «لا نقبل بشكل قاطع هذه الاتهامات. بل على العكس نحمل الدول الغربية مسؤولية اتخاذ إجراءات أدت إلى ذلك».

22 دولة قيدت صادراتها من الأغذية والموانئ الأوكرانية مغلقة

ودعت موسكو الغرب إلى رفع العقوبات التي تقول إنها تمنع تصدير الحبوب من أوكرانيا. وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من بين أولئك الذين اتهموا موسكو باستخدام صادرات الغذاء كسلاح، بينما قالت كيف إن روسيا سرقت مئات الآلاف من الأطنان من الحبوب في المناطق التي احتلتها قواتها.

يذكر أن الرئيسة التنفيذية لمؤسسة «أغرو انتيليجنس» العالمية المتخصصة في الأمن الغذائي، سارة مينكر، قالت الأسبوع الماضي إن «الغزو الروسي لأوكرانيا لم يبدأ بسبب أزمة الغذاء ولكنها صبت الزيت على نار مشتعلة منذ مدة». ونبهت مينكر إلى أن «أزمة الغذاء قد لا تنتهي بتوقف الحرب الروسية على أوكرانيا»، مطالبة بجهود أممية لـ«حلحلة هذه الأزمة».

غير أن الخبيرة نفسها تعترف بأن «الحرب الروسية على أوكرانيا فاقمت الأزمة حيث بات العالم يعاني من نقص في الأسمدة ومشاكل في سلاسل الإمداد الغذائي، إضافة إلى أن العالم يعاني أصلاً من مشكلة جفاف قاسية ضربت العديد من مناطق العالم».

من جانبه، حذر المدير العام لبرنامج الغذاء العالمي بالأمم المتحدة، ديفيد بيرسلي، مجلس الأمن، من أن «الحرب الروسية أنشأت أزمة غير مسبوقة في أسعار الغذاء نتجت عنها احتجاجات وأعمال شغب في بعض الدول». وتتخوف الدول في آسيا وأفريقيا من حدوث مجاعة، بينما ترتفع أسعار القمح وتواجه صعوبة في الحصول على العملات الصعبة.

مزرعة قمح في الهند (Getty)

مؤشرات الأسواق

سوق دبي

ارتد مؤشر سوق دبي المالي خلال جلسة الخميس مرتفعا بعد 3 جلسات متواصلة من الانخفاض، حيث أغلق بنسبة 1,2% عند مستوى 3296 نقطة، وبتداولات بلغت 302 مليون درهم. وارتفعت أسهم 19 شركة من 31 شركة تم تداولها، بينما انخفضت أسهم 9 شركات، وبقيت 3 على ثبات.

سوق أبوظبي المالي

أقفل مؤشر سوق أبوظبي جلسة أمس منخفضا بنسبة 0,2%، عند مستوى 9503 نقاط، وبتداولات بلغت 1,8 مليار درهم. ومن أصل 48 شركة تم تداول أسهمها، انخفضت أسهم 19 شركة، بينما ارتفعت أسهم 26 شركة، وبقيت 3 على ثبات.

أسعار الذهب

انخفضت أسعار الذهب في تعاملات الخميس، وسط صعود الدولار بعد الكشف عن محضر الفيدرالي، والذي يؤكد على تشديد السياسة النقدية للسيطرة على التضخم. تراجعت الأسعار الفورية للمعدن الأصفر بنسبة 0,49 بالمئة أو 9,11 دولارات، لتتداول عند 1844,3 دولاراً للأوقية.

الأسهم الصينية

ارتدت الأسهم الصينية ماحية خسائرها السجلة في وقت سابق خلال تعاملات الخميس لتغلق الجلسة على ارتفاع، مع تقييم المستثمرين لإشارات حول السياسة النقدية الأميركية، وتصريحات رئيس الوزراء الصيني «لي كه تشيانغ».

العملات الرقمية

تراجعت العملات الافتراضية خلال تعاملات الخميس لتتداول عند مستوى 29 ألف دولار، بينما واصلت الإيثريوم الهبوط دون ألفي دولار. وانخفضت بيتكوين بنسبة 1,65% إلى 29058,5 دولارا، وفقًا لبيانات «كوين باس». كما تراجعت الإيثريوم بنسبة 5,86% إلى 1833,45 دولارا، والريبل 4,11% عند 39,03 سنتا. وذكر محللو بنك «جيه بي مورغان» في تقرير نشر الأربعاء أن الأصول الرقمية حلت محل العقارات بصفتها فئة الأصول البديلة المفضلة.

مؤشر نيكي

أنهى مؤشر «نيكي» تعاملات الخميس على انخفاض بعد تذبذبه بين المكاسب والخسائر خلال الجلسة مع ارتفاع الين، مع استيعاب المستثمرين لرؤية الفيدرالي بشأن السياسة النقدية الأخيرة. وأغلق مؤشر «نيكي» الجلسة منخفضًا بنسبة 0,27% إلى 26604 نقاط، بينما استقر المؤشر الأوسع نطاقًا «توبكس» عند 1877 نقطة.

الأسهم الأوروبية

ارتفعت الأسهم الأوروبية بنسبة طفيفة في مستهل تعاملات الخميس مع استيعاب المستثمرين أحدث الإشارات بشأن مستقبل السياسة النقدية الأميركية. وذكر المركزي الأوروبي أن النظام المصرفي بمنطقة اليورو سيظل مرنًا رغم الاضطرابات في أسواق الطاقة والسلع الأساسية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا.